الراصد

شؤون عربية

2016/06/08م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

مأزق "إخوان مصر" بين السياسي والدعوي 3

سلام الشرق الأوسط.. رهانات مؤتمر باريس 4

الشعب السوري ضحية تعارض المصالح الدولية وتقاطعها 6

مأزق معسكر سياسي: ماذا تبقى؟ (5-5) 7

تقارير سورية: إسرائيل قصفت مواقع لجيش النظام جنوب حمص 9

تعهد سعودي بنهاية الحرب في اليمن قد يكون وراء مراجعة الأمم المتحدة قرار وضع التحالف العربي على اللائحة السوداء بشأن قتل الأطفال 10

فورين بوليسي: كيف يمكن احتواء مشكلة أمير الحرب الليبي حفتر؟ 11

ميدل إيست آي: الشيخ منصور بن زايد يورد اللحوم إلى إسرائيل 13

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

مأزق "إخوان مصر" بين السياسي والدعوي

خليل العناني العربي الجديد 8\6\2016

بعد الخطوة الجريئة التي قامت بها حركة النهضة التونسية بالفصل بين النشاطين الدعوي والسياسي، زادت الدعوات بأن تتبنى جماعة الإخوان المسلمين في مصر هذا الخيار، وأن تفصل ذراعها الدعوي /التربوي عن السياسي /الحركي. بل تردّدت أنباءٌ عن دعوة بعض قيادات "الإخوان" في الخارج إلى تبني هذا الخيار. والحقيقة، ليست هذه الدعوات جديدة، وإنما تكاد تكون قديمة ومكرّرة، وقد جاءت من كتاب وباحثين ومثقفين طوال العقد الماضي. وثمة دراسات وأبحاث ومقالات عديدة، كُتبت في هذا الشأن من محسوبين على التيار الإسلامي في العالم العربي. وهنا، يمكن الإشارة إلى الكتاب الشهير الذي حرّره الباحث الكويتي، الدكتور عبد الله النفيسي، قبل عقدين ونصف، وحمل عنواناً لافتاً هو "الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية... أوراق في النقد الذاتي"، وساهمت فيه أسماء معروفة كالمستشار طارق البشري، وحسن الترابي، ومحمد عمارة، وفريد عبد الخالق، وتوفيق الشاوي. وهو كتاب لا أعتقد أن قيادات "الإخوان" قرأته، شأن غيره من الكتابات النقدية الجادة الأخرى، وإلا لما كانوا قد وصلوا إلى ما هم عليه الآن. وهو الكتاب الذي أُعيد نشره، مرة أخرى، وحرّره وقدم له الدكتور حامد عبد الماجد قويسي، وهو من أشد ناقدي سلوك جماعة الإخوان قبل الثورة وبعدها، على الرغم من انتمائه للمظلة الإسلامية. كما أذكر أن الدكتور محمد سليم العوا كان قد كتب مقالاً عام 2007، دعا فيه "الإخوان" إلى الاكتفاء بالعمل التربوي والدعوي والبعد عن النشاط السياسي، وهو ما أثار ردود أفعالٍ واسعةٍ داخل الجماعة، اتسمت في معظمها بالرفض والاستهجان.

وبعيداً عن ذلك، ثمّة معوقات وعراقيل تحول دون قيام جماعة الإخوان بمصر بعملية الفصل (وليس التمييز فحسب) بين النشاطين الدعوي والسياسي، على الأقل في المرحلة الحالية، لعل أهمها ما يلي:

أولاً، ما يمكن أن نسميه "عيب النشأة"، فالخلط بين الدعوي والسياسي يمثل جزءاً رئيسياً من الحامض النووي للإخوان، فكرة وتنظيماً. صحيح أن الجماعة بدأت حياتها مدة عقد (من 1928-1938) كحركة دعوية اجتماعية، لكن ذلك لم يكن سوى تمهيد واستعداد للانخراط في العمل السياسي لاحقاً، وهو ما حدث بالفعل. ولعل إحدى الأفكار السحرية التي جاء بها مؤسس الجماعة حسن البنا، والتي ألهمت، ولا تزال، كثيرين، هي مسألة الشمولية (شمولية الفكرة والتنظيم)، وهي التي ساهمت في انتشار الجماعة بشكل كبير. وهي مسألة تعبّر عن نفسها بشكل جليّ في التعريف الشامل الذي وضعه البنا للجماعة (دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية وشركة اقتصادية وهيئة اجتماعية). وبالتالي، أي حديث عن الفصل بين هذه العناصر، سوف يتطلب بالضرورة إعادة تعريف الجماعة لنفسها ولرسالتها ولدورها وحدوده. وهي مسألةٌ تنطوي علي مخاطر عديدة، إيديولوجية وتنظيمية وتعبوية، قد تودي بالجماعة نفسها، ذلك أن أسباب الانضمام للجماعة تتراوح بين هذه العناصر السبعة التي وضعها البنا، وإنْ بأوزان مختلفة.

ثالثاً، ما يمكن أن نسميه "عبء الجماعة الأم"، فعلى الرغم من الالتقاء في الجذر الفكري والأيديولوجي بين جماعة الإخوان في مصر وغيرها من الفروع في المنطقة العربية وخارجها، فإن الجماعة "الأم" لا تزال تمثل النموذج "النقي" للفكرة الإسلامية، حسبما تخيلها البنا، وآمن بها تلامذته وتابعوه خصوصاً في مصر. وبالتالي، أي تغيير في أسس هذه الفكرة سوف يحولها إلى شيء آخر لا يصلح أن يسمّى بعدها "الإخوان المسلمين". ولربما كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت الجماعة بعد ثورة يناير تلجأ لخيار "الأذرع" (أي إنشاء ذراع سياسي ممثل في حزب الحرية والعدالة)، بدلاً من الفصل التام بين السياسي والدعوي. ذلك أن فكرة الفصل التام نفسها تبدو غير متخيَّلة، حتى الآن، لدى كثيرين داخل الجماعة. وأذكر في أثناء المقابلات التي أنجزتها في أثناء إعداد كتابي الأول عن الجماعة (الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن، 2007) أن كثيرين

Center for Qudra للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ممن قابلتهم رفضوا فكرة الفصل التام بين الدعوي والسياسي، ولعلها كانت من القضايا التي لا يوجد عليها خلافٌ بين الشيوخ والشباب داخل الجماعة. بكلمات أخرى، فإنه من الصعوبة على قيادات "الإخوان" وشبابهم أن يتخيلوا أنفسهم "أهل دعوة" فقط، أو أن يقتصر نشاطهم علي التربية والعمل الخيري فحسب، من دون أن تكون هناك امتدادات تنظيمية وسياسية لذلك.

ثالثاً، ما يمكن أن نطلق عليه "عبء التنشئة"، وهو عبء يرتبط بطبيعة التربية الإخوانية، والتي لا تقتصر فقط على توطين قيم دينيةٍ بحتةٍ كالبيعة والطاعة، وإنما أيضاً تنطوي علي قيم سياسية وتنظيمية كثيرة كالولاء والانتماء والشورى والمشاركة... إلخ. وهي تنشئة ليست سلبية passive بالمعني السياسي وإنما فاعلة وناشطة، وتظهر بوضوح في مناسبات مختلفة. وقيم التنشئة الإخوانية تفترض في الفرد الإخواني الحضور الدائم في المجال العام بمستوياته المختلفة سواء السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الروابط العائلية والشبكات الاجتماعية. بكلمات أخرى، فإن الفرد الإخواني (خصوصاً في مستويي العضوية المنتظم والعامل) هو فاعل نشط باستمرار، ويقوم بأداء مهام معينة، كجزء من التزاماتها التنظيمية، تتجاوز البعدين الدعوي والتربوي. وبالتالي، الفصل بين السياسي والدعوي، سواء باتجاه الاكتفاء بالأول أو بتكريس الثاني، بحاجة إلى منظومة تنشئة جديدة تختلف عمّا هو سائد حالياً داخل المحاضن الإخوانية، وهو أمر يتطلب سنوات من أجل إنجازه.

رابعاً، عبء التنظيم، ونقصد هنا التضخم الهائل في حجم تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، والذي على الرغم من الضربة التي يتعرّض لها الآن، إلا أن ما خلفه من ثقافةٍ تنظيميةٍ ورثتها الأجيال الحالية في الجماعة، يمكن أن يشكّل معضلة في مسألة الفصل بين السياسي والدعوي، خصوصاً إذا كان التوجه ناحية بناء حزب سياسي فقط هو الخيار. وبشكل أكثر تحديداً، فإن طبيعة التنظيم الإخواني، كبنية هيراركية مغلقة، ونمط عضوية مقصورة على فئاتٍ بعينها، ساهم في "تطييف" العقل الإخواني بشكلٍ يصعب معه التحوّل إلى حزبٍ سياسي مفتوح، يضم أناساً من خلفيات مختلفة. كما أنه، من الناحية الفنية، فإنه إذا تم الذهاب باتجاه الحزب، فإنه من الصعب أن يتم نقل الأفراد من التنظيم الإخواني إلى الإطار الحزبي الجديد، من دون القيام بعملية تغيير هيكلية في ثقافتهم وقيمهم التنظيمية. وهي مشكلة بدت بوضوح في حالة حزب الحرية والعدالة الذي لم يستطيع أعضاءه الفكاك من أسر الثقافة التنظيمية الإخوانية.

خامساً، عبء الواقع. يخطئ من يظن أن قرار حركة النهضة الفصل بين المجالين، الدعوي والسياسي، هو وليد اليوم، وإنما نتاج عملية جادة وطويلة من المراجعات الفكرية والنقاش الداخلي. كما أن هذه العملية لم تكن لتؤتي ثمارها، لولا وجود واقع سياسي مفتوح شجّع قيادات الحركة على اتخاذ هذا القرار الجريء. وهو ما لا يتوافر قطعاً في حالة "الإخوان المسلمين" حالياً لأسباب أيديولوجية، وكذلك واقعية. أيديولوجياً، لا توجد في الجيل الحالي من قيادات الجماعة شخصيات كاريزمية ذات فكر منفتح ومتقدم، يمكنها القيام بهذه المراجعات الأيديولوجية العميقة. أما واقعياً، فتواجه الجماعة معركة استئصال وحشية، كما أنها منقسمة علي ذاتها داخلياً وخارجياً، وهو ما يصعّب إمكانية اتخاذ قرار مصيري بالفصل بين الدعوي والسياسي، بافتراض أنه تم النظر في النقاط الأربع السابقة.

سلام الشرق الأوسط.. رهانات مؤتمر باريس

باسكال بونيفاس الاتحاد 2016\6\8

انعقد في باريس يوم الجمعة، 3 يونيو الجاري، مؤتمر دولي سعياً لإعادة إطلاق عملية السلام -ولكن هل ما زال حتى استخدام هذا التعبير نفسه مبرراً أصلاً؟- بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان الهدف الأول لهذا المؤتمر هو تهيئة الأرضية السياسية، على أساس إطلاق وعود بمساعدة مالية وضمانات أمنية، تمهيداً لعقد مفاوضات مباشرة، في وقت لاحق، بين

الفلسطينيين والإسرائيليين. ولحشد دعم دولي مؤثر كان من الضروري أيضاً حضور جون كيري وسيرجي لافروف، وهما على التوالي وزيرا خارجية كل من أميركا وروسيا. وكذلك حضرت فيدريكا موجريني، المكلفة بالدبلوماسية في الاتحاد الأوروبي، وبان كي مون أمين عام منظمة الأمم المتحدة، إضافة إلى وزراء من الدول الأوروبية والعربية الأساسية. لقد كان الحضور باختصار، مجمع حكماء. ولكن اجتماع كل هذه الشخصيات، وممثلي القوى الكبرى، يخشى أن يكون قد تكشّف، في النهاية، عن فشل ذريع ينضاف هو أيضاً إلى سجل العجز الدبلوماسي المزمن تجاه هذا الصراع المرير.

والحال أن مجرد انعقاد هذا المؤتمر يثير مشاعر متضاربة في كلا الاتجاهين، السلبي والإيجابي. فمن ناحية، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على المبادرة الفرنسية، التي ترفض ترك الملف الإسرائيلي- الفلسطيني في حال جمود ومراوحة، ومنطقة ظل. وبكل تأكيد، فالحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وتهديد تنظيم «داعش»، يعتبران تحدّيين استراتيجيين أكثر التهاباً ويتولد عنهما عدد أكبر من الضحايا. ما في ذلك شك. ولكن، على عكس ما تحاول الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها الترويج له، فالمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية تبقى، على رغم كل شيء، موضوعاً استراتيجياً مركزياً تتجاوز أهميته بكثير الإطار الإقليمي للصراع.

ولا شك في أن الدبلوماسية الفرنسية تبدو الآن أقل نشاطاً تجاه هذا الملف، مقارنة بفترات ماضية. وهذا التحول أو التراجع في الدور الفرنسي ليس فقط لاحقاً لانتخاب نيكولا ساركوزي، الذي ما فتئ يعلن بصراحة وقوة أنه يعتبر نفسه صديقاً لإسرائيل. كما أن تقلص الدور لم يظهر أيضاً في عهد فرانسوا أولاند الذي تراجع عن وعده الانتخابي بالاعتراف بدولة فلسطين. بل إن تراجع الدور الفرنسي سابق على هذا وذاك، ويعود تحديداً إلى الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس الأسبق جاك شيراك. فقد فوجئت فرنسا إلى حدما بجرأتها الخاصة في الوقوف ضد حرب العراق سنة 2003، وأثر ذلك سلباً على دفء علاقتها سواء بأميركا، أو إسرائيل، ولهذا ظلت متوجسة على الدوام من تبعات ما سمي «التوبيخ الفرنسي» في الولايات المتحدة. ولذلك ظل عدم الانخراط بهمّة ونشاط في التعامل مع المسألة الفلسطينية مظهراً من مظاهر تلك الاستراتيجية الفرنسية الحذرة. ولئن كانت فرنسا بقيت هي البلد الأقل انخراطاً في التعامل مع الملف قياساً إلى مواقفها في السابق، فقد ظلت أيضاً هي البلد الغربي الأقل فاعلية في التعامل مع هذا الصراع أو التأثير في مواقف أطرافه.

ومنذ البداية، كان الأمل محدوداً أصلاً في أن يتكشف هذا المؤتمر عن اختراق أو يؤدي إلى نتيجة مؤثرة. والأكثر فظاظة -وفظاعة- أن بنيامين نتنياهو قال بشكل بالغ الصراحة لجان- مارك إيرولت ومانويل فالس، وهما على التوالي وزير الخارجية ورئيس الحكومة الفرنسيان، إنه يقف ضد المبادرة الفرنسية ويرفضها من الأساس. وبدلاً منها، يقترح عقد مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذه وسيلة -وحيلة- لسد الطريق أمام فرص إحراز أي تقدم، في ظل اختلال موازين القوى القائم بين الطرفين. وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن تضييع الوقت يصب في صالحها، وأن الفلسطينيين سيعتادون استمرار الاحتلال، وأن مواصلة أعمال الاستيطان ستودي إلى قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، بما يجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً عملياً، في النهاية. ونتنياهو الآن على رأس أكثر حكومة يمينية في تاريخ إسرائيل، حيث يوجد فيها أعضاء عدة عبّروا صراحة عن معارضتهم لأي اتفاق مع الفلسطينيين، ويقولون بتبجّح إنهم يرفضون كل «الإملاءات الدولية»!

غير أنه لا فرنسا، ولا «المجتمع الدولي»، مستعدان لجعل معرقلي عملية السلام يدفعون ثمن هذا الرفض المعشش في إسرائيل. وإذن فلماذا، تغير تل أبيب موقفها العنيد، طالما أنها لا تتجرع أية تبعات سلبية مترتبة عليه؟ وهذه هي الحقيقة، فنتنياهو لا يستشعر أي خشية تجاه تحركات القوى الأخرى، وأي فحص لمجريات المواقف والوقائع والأحداث منذ مجيئه للسلطة تظهر أنه على حق في هذا التمادي وعدم الخشية، بل ورفع قفاز التحدي في وجه الجميع. ولعل مصدر خشيته الوحيد يأتي من حركة الرأي العام الداخلي، وتحديداً من تبعات حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات».

وفي الجهة الأخرى، يبدو الفلسطينيون، الذين هم منقسمون سياسياً وجغرافياً، محبطين وفي حالة ذهول. في حين يواصل الإسرائيليون، سنة بعد أخرى، تطبيق مبدأ رئيس الوزراء الأسبق إسحاق شامير، في بداية التسعينيات من القرن

الماضي، حين كان يردد: نحن مستعدون للتفاوض طيلة الزمن الضروري، حتى لا يصبح هنالك شيء يمكن التفاوض عليه. لأن مكيدة تغيير الحقائق على الأرض ومهمة خلق أمر واقع جديد تكون قد اكتملت لمصلحة فرض استدامة الاستيطان والاحتلال.

الشعب السوري ضحية تعارض المصالح الدولية وتقاطعها

عبدالباسط سيدا الحياة 2016\6\8

المشروع الإيراني الرامي إلى التحكّم بمقدرات المنطقة وتحديد مساراتها مشروع قديم، جديد. إلا أنه اكتسب بعد الإنقلاب الخميني بعداً جديداً، تجسّد في تنوّع أدواته، واتساع حدود تطلعاته.

ففي مرحلة الشاه على سبيل المثال، كانت دائرة الاهتمام الإيراني تشمل منطقة الخليج حيث النفط الواعد، والعراق الجار المهدّد في ذلك الحين. وكان النظام الإيراني حينها يحاول إبهار محيطه بالنمط الغربي للحياة، الذي لم ينسجم تماماً مع الخصوصية الإيرانية، على رغم كل أساليب البطش والفرض التي اعتمدتها أجهزة الشاه القمعية.

أما في المرحلة الخمينية فقد أخذت الأمور منحى آخر، وذلك عبر القطع مع المرحلة السالفة بأسلوب دموي غير مسبوق، ورفع شعار الثورة الإسلامية، وتبني القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى اختطاف المقاومة اللبنانية.

واللافت في الأمر أن السلطات الإيرانية اعتمدت في هذه المرحلة نهج استخدام الورقة المذهبية لتغريب الشيعة في دولة المنطقة عن مجتمعاتهم. وقد بدأت الجهود تلك بنشاطات ثقافية إعلامية، حاولت إظهار ما يحدث في إيران وكأنه صحوة إسلامية، وقد أثار هذا الأمر في بداية الأمر اهتمام وأحلام أوساط مسلمة واسعة، بصرف النظر عن أي اصطفاف مذهبي. ولكن مع الوقت، تبين للجميع أن المشروع الإيراني أكبر من أن يتحقق عبر العمل الثقافي الدعووي الموجه. فالتحوّلات المطلوبة إيرانياً على صعيد المنطقة كانت تستوجب وجود قوات محلية مسلحة، تتستّر خلف شعارات تدغدغ مشاعر البيئة الشعبية الحاضنة لها، وتصادر على احتمالية بروز أية قوة منافسة، بل تعمل على تغييبها. وكانت هذه القوات في نهاية المطاف أذرعاً قتالية، تحارب بالنيابة أو الوكالة لمصلحة المشروع الإيراني الشامل في المنطقة.

وكان التركيز منذ أوائل الثمانينات على حزب الله اللبناني، وعلى حزب العمال الكردستاني، كما تم تبنّي مشروع حماس، لتبدو اللوحة وكأنها مشاريع متنوعة متباينة على صعيد الأيديولوجيا المعلنة، والأهداف المتوخّاة. ولكن الموضوع في جوهره كان موضوع توزيع الأدوار، وتقاسم المهمات. ومن الواضح أن سورية كانت الحجر الأساس في الاستراتيجية الإيرانية التوسعية. وكانت التشكيلات العسكرية المأتي على ذكرها هي الأدوات المنغّصة للقوى الأخرى المنافسة التي تتعارض مصالحها وتوجهاتها مع أهداف المشروع الإيراني. فحزب الله تم تكليفه بالحد من النفوذ السعودي في لبنان، كما استخدم من أجل التغلغل ضمن المجتمعات الخليجية عبر العمالة اللبنانية تحسباً لليوم الموعود. كما تولّى حزب العمال الكردستاني مهمة إرباك تركيا، والعمل في الوقت ذاته على التحكّم بالورقة الكردية في كل من سورية وتركيا وإيران، والسعي لإحداث خلخلة في كردستان العراق، مستفيداً من وضعية التنافس والتوجّس بين الأطراف السياسية الأساسية هناك، بخاصة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني.

أما حركة حماس، فقد أنيطت بها مهمة إشغال مصر، بالإضافة إلى اتخاذها ورقة دعائية تضليلية من جهة تبني القضية الفلسطينية، والتمويه على التوجهات المذهبية للمشروع السياسي الإيراني.

ولم تقتصر الجهود الإيرانية على تعبئة هذه القوى وحدها، بل شملت قوى أخرى لبنانية وفلسطينية وسورية وعراقية، علمانية ودينية، وكان التنسيق في هذا السياق مع النظام السوري على أكمل وجه، وفي أعلى درجاته.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وقد أدت التحوّلات الكبرى التي شهدها الإقليم إلى تمهيد الأرضية أمام المشروع الإيراني بصورة أسرع مما كان متوقعاً؛ ومن أهم هذه التحوّلات الغزو العراقي للكويت، وحرب الخليج الأولى، ومن ثم الدخول الأميركي إلى أفغانستان والعراق، لإسقاط نظام طالبان وصدام حسين، الأمر الذي استفادت منه إيران استراتيجياً، بخاصة في العراق، وتمكّنت من تحقيق التكامل بين عناصر مشروعها بدءاً من العراق ووصولاً إلى لبنان وسورية. ولم تكتف بذلك فحسب، بل امتدت إلى اليمن، وسعت إلى نقل المعركة إلى داخل المجتمعات الخليجية.

هكذا إلى أن وصلنا إلى هذه الوضعية البالغة الحساسية التي تهدد لا بانهيار دول الإقليم فحسب، بل بانهيار النظام الإقليمي كله، الأمر الذي يطرح تساؤلات جادة حول المستقبل الذي ينتظر المنطقة كلها.

من الواضح أن هناك تجاهلاً لافتاً من جانب أميركا لهواجس ومطالب حلفائها التقليديين في المنطقة، بخاصة السعودية وتركيا، الأمر الذي يضعنا أمام تساؤل محوري: هل المطلوب هو إضعاف - إن لم نقل إنهاك - القوى الإقليمية الكبرى، ما عدا إيران؟

ما تشهده المنطقة من صدامات وتفاعلات يبيّن إلى حد كبير أن التوجه الأميركي ومعه الروسي هو في هذا المنحى، وذلك مصادرة على احتمالية صعوبة التحكّم بنزوع هذه القوى للتوسع الاقتصادي في ميادين ما بعد إقليمية، الأمر الذي قد تترتب عليه منافسات، وربما صراعات تكون أكثر كلفة مما هو حاصل الآن.

ومن هنا كان التوجه نحو اعتماد سياسة الاستنزاف، وغض النظر عن تدخلات وتجاوزات الميليشيات المحلية الموجهة إيرانياً بأسمائها وتمظهراتها المختلفة، وذلك لتكون الحرب في المنطقة حرباً مضمرة، لا تصل الأمور فيها إلى حدّ المواجهة الصريحة بين القوى الإقليمية المتنافسة. ويبدو أن التباين المذهبي الذي تعيشه المنطقة منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام اعتمد ليكون وقوداً لهذا الصراع، وذلك تحاشياً لأي تدخل خارجي قد يوحّد المنطقة، عوضاً عن تفتيتها.

أما القوة الإيرانية التي من الواضح أنها منتشية اليوم في سائر الساحات فهي الأخرى لها مفاتيحها التي سيتم التعامل معها في الوقت المناسب، لتكتمل عملية إعادة ترتيب المعادلات الإقليمية وتفاعلاتها الدولية، ولتصبح الأمور قابلة للضبط في مرحلة ما بعد سايكس - بيكو، وهي الاتفاقية التي كانت تتناسب مع مصالح القوى المتحكّمة في القارة العجوز، في حين أن المرحلة الجديدة تتميّز بإمكانية التفاهم بين الخصمين اللدودين الأميركي والروسي على قاعدة المصالح المتغيّرة، التي كانت دائماً هي الموجّه للفعل السياسي على مستوى الجماعات الصغيرة والكبرى، وحتى على مستوى الأفراد.

الشعب السوري يدفع اليوم ضريبة هذه الهزات التكتونية التي تتقاطع مراكز دوائره على أرضه. ومن هنا يصبح السؤال عن مصير سورية الجغرافي والكيان السياسي مرتبطًا إلى حدٍ وثيق بمآلات الصراع الدولي- الإقليمي الملتهب حالياً على الأرض السورية. وهو صراع يستخدم السوريين معارضة وموالاة - كما يستخدم الميليشيات الإقليمية - وقوداً رخيصاً لإخراج خرائط جديدة إلى حيّز الوجود، خرائط كانت ستكون أكثر كلفة في حالة اعتماد الجيوش الأجنبية.

مأزق معسكر سياسي: ماذا تبقى؟ (5-5)

عزمي بشارة — العربي الجديد — 2016\6\8

تتعرّض الحركات السياسية الإسلامية إلى هجومٍ وحملة ملاحقة عنيفة من تحالفٍ واسع، مستفيداً من فشل تجربة "الإخوان" في مصر من جهة، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية من جهة أخرى. ويخلط هذا الهجوم بين تجارب الحركات الإسلامية عن سبق الإصرار والترصّد، على الرغم من الاختلاف، وحتى التضاد، بينها. كما يستغل التحالف الإقليمي الذي يشن

Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الهجوم على هذه الحركات انقسام ما كان يُعرف كمعارضةٍ قبل الثورات، وانشقاقها العميق خلال المرحلة الانتقالية التي تلت الثورات، وكذلك توْق الناس إلى الاستقرار على ضوء الاحتراب المستمر في العراق وسورية واليمن.

من الصعب الجزم في كيفية تطور التيار الإسلامي السياسي على ضوء ما يتعرّض له، فالقوى المحافظة في تيار "الإخوان" تلوذ بتاريخٍ مديد من العزلة، وتقاليد الانكفاء على الذات، والتمسك بالقديم. وهي الأقل تأثراً بالتطورات. أما القوى الإصلاحية ضمن حركة الإخوان المسلمين، ولأنها الأكثر دينامكيةً وتفاعلاً مع الأحداث، فهي المعرّضة إلى الانقسام بين تياراتٍ عديدة، بعضها يذهب في النقد الذاتي، وتطوير الطرح الإسلامي، إلى درجاتٍ مثل قبول مبادئ الديمقراطية والالتزام بها، والتحوّل إلى حزبٍ مدني، وحتى إلى درجةِ القطيعة مع التراث الإخواني. ويتأثر بعضها الآخر بالتطورات عبر تخطيء "تهاون الإخوان مع خصومهم"، وغفلتهم، واستنامتهم إلى صناديق الاقتراع، فيدفع إلى تبني العنف في الرد على عنف التحالف المعادي للتغيير. من هنا، نلاحظ استغراب بعض الباحثين من تبني قوىً شبابيةٍ كانت محسوبةً على التيار الإصلاحي خيار العنف، بعد الثورة المضادة في عدة بلدان عربية. وكما يصل بعضهم إلى التمسك بالديمقراطية، يذهب بعضهم الآخر إلى درجة رفض الديمقراطية خياراً من أساسه، باعتباره خديعةً، وقع التيار الإسلامي السياسي ضحية لها. ولا ندري ماذا سوف يستنتج هؤلاء مستقبلاً من انسداد طريق العنف.

ينطلق التغيير من تقاطع الاستنتاجات من التجربة السابقة مع الحاجة إلى إجاباتٍ على التحديات الراهنة. والمهمة الرئيسية التي تقع حالياً على عاتق القوى المناضلة ضد الاستبداد، إسلامية كانت أم غير إسلامية، هي الاتفاق على مبادئ النظام الديمقراطي، والالتزام بها، بحيث يكون التغيير مقترناً بطرح البديل الديمقراطي الموثوق والمتفق عليه، وليس مقترناً بالفوضى أو باستبداد آخر. وهذا يتطلب تغييراتٍ عند القوى الإسلامية وغير الإسلامية، تصل بها إلى التوافق على ما يلي:

1. سيادة الدولة الوطنية ووحدة أراضيها

2. مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية أمام القانون منظماً للعلاقة بين الفرد والدولة. ليس الدين والمذهب، ولا الطائفة، ولا القبيلة والإثنية، ولا الجنس، بل المواطنة.

3. مبدأ الانتخاب والتمثيل والرقابة وتحديد الصلاحيات.

4. تحييد الدولة في شأن قرار الأفراد الديني، ونمط الحياة الذي يختارونه. فإملاء عقيدةٍ أو نمط حياة معيّن على الناس ليس وظيفة الدولة.

5. نظام الحكم يضمن التعدّدية الحزبية للقوى التي تقبل بالمبادئ الديمقراطية، تحالفاتها و/أو تداول السلطة سلمياً في ما بينها. نظام الحكم الديمقراطي نظام تمثيلي يشمل حكومة ومعارضة.

6. استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وعن أجهزة الأمن، وعن الأحزاب.

7. جيش مهني محترف، تنقاد له وحدات التجنيد الإلزامي (في حالة وجوده)، وكذلك قوات الاحتياط. ولكن الجيش المهني المحترف هو الأساس. ويحيَّد الجيش وقوى الأمن الداخلي عن السياسة والحياة الحزبية.

8. الاتفاق على عدم السماح بقيام قوىً مسلحة من أي نوع خارج نطاق الجيش والقوى الأمنية.

9. احترام الحقوق الجماعية والإدارة الذاتية للجماعات الإثنية، والعمل على صياغة هذه الحقوق الجماعية.

10. الاتفاق على المزج بين التمثيل النسبي الحزبي للبلاد كلها كمنطقة واحدة في مجلس النواب، والتمثيل المناطقي الشخصي (غير الحزبي) في مجلس شيوخٍ منتخبٍ، يضمن فيه تمثيل تنويعات المجتمعات العربية المركبة كلها.

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

11. وجود سلطات محلية بلدية منتخبة على درجاتٍ من الإدارة الذاتية للشأن البلدي.

هذا هو الأساس، في رأيي، لأي معسكر ديمقراطي مقبل، يشمل قوى إسلامية وغير إسلامية في البلدان العربية. وقد عدّدت عناصره، بعد تفكير معمّق في أهم القضايا التي تواجه التحول الديمقراطي في البلدان العربية الرئيسية، بحيث يحافظ على وحدة الدول وشعوبها، في إطار الوطنية والمواطنة، وتنوعها في الوقت نفسه، لكنها قضايا يصحّ فيها النقاش والتفصيل والحذف والتعديل. وليست هذه المسألة محصورة بالقوى الإسلامية السياسية، ولا تخصّهم وحدهم، بل هي مجموعة تحدّيات تواجه القوى التي تهدف إلى بناء أنظمة حكمٍ تتجاوز مرحلة الاستبداد والفوضى في البلدان العربية.

هنا، يُسأَل المحسوب على معسكر الإسلام السياسي: وما الذي سوف يميّز التيار الإسلامي إذاً؟ وهو ما قد يطرحه، بقلق، القوميون العرب الديمقراطيون، وكذلك اليسار الديمقراطي، والليبراليون أيضاً، حول تياراتهم، وما يميّزها. والإجابة عليه عندهم، إنها متروكة لهم. كل ما لا تشمله المبادئ المتفق عليها، ولا يتعارض معها هو شأنهم. ويبقى الكثير جداً للاختلاف عليه، في كيفية إدارة الدولة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياسة الخارجية. فلا يعقل أن كل ما يتميّز به معسكر سياسي كان منافياً للمبادئ الديمقراطية، فنفدت صلاحيته بالاتفاق عليها. سوف يجد التيار الذي يعتبر نفسه إسلامياً ما يتميّز به، فقد يشدّد على قضايا الهوية العربية الإسلامية، ويؤكد على التراث الإسلامي، ويدافع عن أهمية الدين في التربية، وقد يكون رفض أنماطٍ معينةٍ من التغريب والعولمة منطلقه للتطور والتنمية والحداثة، كما أنه قد يكون أكثر محافظةً في شؤون الأسرة، وأكثر اهتماماً برعاية الفئات الضعيفة في المجتمع من غيره، وأكثر اهتماماً بالعلاقات مع الدول ذات الأكثرية المسلمة خارجياً. من أين لي اليقين هنا؟ كل ما أعرف هو أن القضايا المعقدة المطروحة سوف تضطر أي معسكر سياسيٍّ إلى اكتشاف تميُّزه في ظل النظام الديمقراطي، وإلا فلن يكون ثمة مبرر لوجوده.

هذا خيار واحد من بين خياراتٍ تترتب على مأزق هذا المعسكر، لكنه مأزق تاريخي، ولا بد من قراراتٍ تاريخيةٍ للخروج منه. والله أعلم.

تقارير سورية: إسرائيل قصفت مواقع لجيش النظام جنوب حمص

عرب ٤٨ تحرير : رامي حيدر 8\6\2016

أفادت تقارير إخبارية سورية، أن الطائرات الإسرائيلية قصفت مواقع تابعة لجيش النظام السوري جنوب مدينة حمص في مركز سورية مساء السبت الماضي، واستهدفت مواقع للـ"فرقة الرابعة" التي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام السوري.

ونقلت صحيفة "زمان الوصل" السورية عن مصدر عسكري في النظام السوري قوله إن "طائرات حربية إسرائيلية نفذت غارات قاسية جدًا قرب قرية شنشار جنوب حمص"، وأن الغارات استهدفت مستودعات السلاح التي يقوم على حراستها مقاتلون من حزب الله اللبناني، وسمعت انفجارات كبيرة وشوهدت ألسنة اللهب من مواقع بعيدة.

وسبق أن تم استهداف هذه المستودعات من قبل الطيران الإسرائيلي بتاريخ 2015/3/26 للمرة الأولى، حيث ضرب حزب الله طوقا أمنيا حول المنطقة المستهدفة، ومنعت وصول ميليشيا "الدفاع الوطني" إلى المنطقة المستهدفة واشتبكت معها أيضا.

وأردف المصدر "الغريب في كل الاستهدافات الإسرائيلية من خلال الطيران لأهداف عسكرية أو تعتبرها إسرائيل أهدافا تهدد أمنها القومي، أن تكون مكشوفة لكل مراكز الرادار التابعة للنظام، ولا يحرك النظام ساكنا حيال تلك الطائرات بالرغم من إبلاغ ضباط مقرات القيادة قياداتهم عن تلك الطائرات ومع تحديد هويتها ولا تكون إجابات القادة إلا الاكتفاء بمتابعة المراقبة فقط".

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وهزت انفجارات ضخمة جدا، فجر السبت الماضي، معسكرا تابعا للفرقة الرابعة، يقع جنوب مدينة حمص. واعترفت صفحات موالية للنظام بالانفجارات مدعية أنها سقطت في مرآب سيارات فارغ يتبع لمديرية الخدمات الفنية بحمص.

وبينما أشارت مصادر إلى أن طائرات "إسرائيلية" قصفت المواقع، قالت مصادر خاصة من الأحياء الجنوبية بمدينة حمص للصحيفة، إن 5 صواريخ شديدة الانفجار، استهدفت المنطقة الواقعة ما بين قرية "شنشار" وقيادة المنطقة الوسطى.

وأضافت بأن انفجارات اليوم، شبيهة جدا بالانفجارات التي شهدتها الصالة الرياضية، الواقعة بالقرب من الأحياء الموالية للنظام قبل 3 أعوام، وأدت إلى مقتل وجرح العشرات من عناصر ميليشات النظام، وإصابة أكثر من حي موالٍ بأضرار مادية ضخمة.

تعهد سعودي بنهاية الحرب في اليمن قد يكون وراء مراجعة الأمم المتحدة قرار وضع التحالف العربي على اللائحة السوداء بشأن قتل الأطفال

باريس ."رأي اليوم": 8\6\2016

قررت الأمم المتحدة الاثنين السحب المؤقت للتحالف العربي بقيادة العربية السعودية من قائمة سوداء بشأن حقوق الأطفال، وتقول بانتظار نتائج مراجعة مشتركة. ومن شأن هذا القرار أن يكون قد حدث بعد تعهد سعودي بالبحث عن حل سلمي سريع للحرب في اليمن وتفادي استهداف المدنيين.

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت يوم الخميس الماضي دول عاصفة الحزم في اللائحة السوداء متهمة إياها بالتسبب في قتل الأطفال. وقالت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة ليلى زروقي إنه "في كثير من حالات النزاع، أسهمت عمليات جوية في خلق بيئة معقدة حيث قتل وجرح العديد من الأطفال".

واحتجت الرياض على الأمم المتحدة، وقرر الأمين العام بان كيمون إجراء مراجعة مشتركة بواسطة الأمم المتحدة والتحالف للحالات المشار إليها في التقرير السنوي بشأن الدول والجماعات المسلحة التي تنتهك حقوق الأطفال أثناء الحرب.

وعكس الرياض التي تقول أن عملية السحب هي نهائية، يؤكد ستيفان دوجاريك المتحدث باسم بان في بيان: "بانتظار نتائج المراجعة المشتركة يحذف الأمين العام إدراج التحالف من ملحق التقرير".

ويستبعد المراقبون تراجع الأمم المتحدة المؤقت عن قرارها ضم التحالف العربي عن اللائحة السوداء بقتل الأطفال دون تعهد حقيقي من السعودية بوضع حد لهذه الحرب خلال الأسابيع المقبلة والابتعاد عن قصف المدنيين.

ويقول مصدر عليم بعمل الأمم المتحدة، مراجعة الأمم المتحدة للائحة قد يؤدي الى التخفيف من الاتهامات، لكن في المقابل شكل إنذارا خطيرا للرياض بالكف عن ضرب المدنيين والبحث عن حل سلمي في أقرب وقت لتفادي الأسوأ مستقبلا.

ويضيف المصدر "شهدت أروقة الأمم المتحدة تحركا للدول العربية المنضوية تحت لواء "عاصفة الحزم" لإبطال قرار الأمين العام بوضعها على اللائحة السوداء لأنها تدرك أن بقاءها في اللائحة قد يكون مقدمة للجمعيات الدولية برفع دعاوي ضدها".

وارتفع الضغط الدولي على العربية السعودية خلال الثلاثة أشهر الأخيرة بسبب ما ترتكبه في حرب اليمن من خروقات. فقد ألغت دول صفقات أسلحة معها مثل حالة المانيا ووقف الولايات المتحدة تزويدها ببعض العتاد مثل القنابل العنقودية. وتطالب الجمعيات الدولية بتحقيق دولي في مجازر يفترض أنه ارتكبها طيران التحالف ضد المدنيين.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

فورين بوليسي: كيف يمكن احتواء مشكلة أمير الحرب الليبي حفتر؟

لندن - عربي21 - باسل درويش 8\6\2016

نشرت مجلة "فورين بوليسي" تقريرا للمحلل السياسي طارق مغريسي، يتحدث فيه عن الأوضاع في ليبيا، ويشير إلى أنه يمكن لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة في ليبيا البقاء، من خلال إيجاد وسيلة للوقوف في وجه الخليفة حفتر وجيشه.

ويبدأ الكاتب تقريره بالقول إن "ليبيا في وضع سيئ، لكن الأمور قد تتجه إلى الأسوأ، حيث لم يمر سوى أشهر قليلة منذ أن قامت الأمم المتحدة بمساعدة الليبيين لتشكيل حكومة وحدة وطنية، التي كان من المفروض أن تنهي الحرب الأهلية الدائرة على مدى عامين، لكن بصيص الأمل في هذا الاستقرار بدأ يخبو وينذر بالانتهاء تماما، وقد تكون النتيجة صراعا أوسع، قد يؤدي في النهاية حتى إلى التقسيم".

ويضيف مغريسي أن "السبب بسيط، فإنه باستعجال أصدقاء ليبيا المزعومين في المجتمع الدولي لإيجاد حكومة جديدة، يمكنها أن تعيد شيئا من الاستقرار إلى ليبيا، فإنهم أهملوا عقبة مهمة، وهي: الجنرال خليفة حفتر ومعه مجموعة من عسكريي عهد القذافي، ومليشيات تعرف باسم الجيش الوطني الليبي".

ويتابع الكاتب قائلا إن "حفتر يعد جزءا غريبا وغير مفهوم في المشهد الليبي، ويقف خلفه عدد من القيادات السياسية والاجتماعية، التي يمكنها تحقيق مصالح شخصية من الارتباط به، وحتى إن كان الأمر مؤقتا، ولديه مؤيدون حقيقيون أيضا بين الشعب، وبالذات في منطقة برقة، وله مؤيدون أيضا على مستوى البلد".

ويشير التقرير إلى أن "حفتر رفض حكومة التوافق الوطني المدعومة دوليا والمليشيا الموالية لها، حيث صعد رئيس أركان الجيش لديه تهديده بـ(تحرير) طرابلس، (التي يمكن قراءتها احتلالا) من مدينة قريبة، وقامت قوات حفتر بالانتشار حول حقول نفط برقة؛ بحجة مكافحة تنظيم الدولة، الذي تمدد في ليبيا، وهو ما يراه البعض مقدمة للسيطرة على تلك الحقول، وفي الوقت ذاته كان حلفاؤه السياسيون يحاولون بيع النفط الذي يسيطرون عليه بشكل مستقل في السوق الدولية، وحتى أنهم طبعوا عملة خاصة بهم بمساعدة الروس،(في الوقت الذي يقوم فيه البنك المركزي في طرابلس، والموالي لحكومة الوحدة الوطنية، بطبع النقود عن طريق شركة بريطانية)".

ويعلق مغريسي في التقرير، الذي ترجمته "عربي21"، قائلا: "باختصار، فإن حفتر وحلفاءه يفاقمون من الانقسام السياسي في ليبيا، حيث يشير اختطاف معارضي حفتر في مناطق نفوذه، بالإضافة إلى بروز شخصيات وعملاء مخابرات من عهد القذافي في إدارته، إلى شكل الدولة التي يسعى إلى إقامتها".

ويستدرك الكاتب قائلا: "يمكن للشخص أن يتفهم شعبية حفتر بمجرد النظر إلى الظروف التي سمحت له بأن يعيد تلميع نفسه، حيث إنه بعد الثورة عام 2011، قامت المجموعات الإسلامية المختلفة، التي عانى أعضاؤها من القمع أيام حكم القذافي، باستغلال الفراغ في السلطة؛ للانتقام من أعدائهم، فوقعت منطقة بنغازي وبرقة تحت وطأة حملة اغتيالات مستمرة ضد أعضاء الأجهزة الأمنية والقضاء وغيرهم، وشلت حوادث إطلاق النار في المساجد والقتل، عن طريق القناصة والسيارات المفخخة، المنطقة كلها، ولم تستطع السلطات الموقتة عمل شيء سوى تقديم نصائح خرقاء حول تحسين الوضع الأمني (مثل نصيحة المواطنين في بنغازي بتفقد أسفل سياراتهم كل صباح مستخدمين عصا)، حيث استغلت المجموعات المتطرفة حالة فقدان الأمن لإيجاد موطئ قدم لها".

وتبين المجلة كيفية دخول حفتر المشهد السياسي، وتقول إنه قام بإطلاق حملة عسكرية ضد الإسلاميين في 2014، سماها "عملية الكرامة"، حيث سمحت قواته للضباط والجنود من الجيش القديم بالانتقام من أعدائهم، لافتة إلى أن ما

Centre d'Etudes Gaza للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أعاق الحملة هو غياب العدو الملموس والأهداف الواضحة، ما دفع الإسلاميين على اختلاف مشاربهم لتنحية خلافاتهم جانبا، والتوحد في وجه التهديد الجديد.

ويلفت التقرير إلى أن حفتر شخصية مثيرة للجدل، حيث يتهم بارتكابه جرائم حرب خلال قيادته للجيش الليبي في الحرب في تشاد في ثمانينيات القرن الماضي، وشكل في السنوات التي تلت ذلك علاقة ضبابية مع المؤسسة الأمنية الأمريكية، مستدركا بأنه بالرغم من ذلك، فإن عملية الكرامة حظيت بتأييد واسع بين قطاعات الشعب المختلفة، حيث رأوا في حفتر الشخصية الوحيدة التي تستطيع مكافحة قوى الفوضى.

ويفيد مغريسي بأنه "بعد عامين، فإن شعبية الجنرال لا تزال كبيرة، بعد أن سيطر على بنغازي ومناطق أخرى، حيث أظهر أن باستطاعته إعادة شيء من الاستقرار والسلام، وهذا مهم جدا بالنسبة لشعب عاش خمس سنوات من القتال المستمر، ولا شك أن حفتر هو الوحيد في النخبة السياسية الذي يستطيع أن يتبجح بإنجازاته، بغض النظر عن هشاشة انتصاره، ومقدار الدعم الخارجي الذي احتاجه لتحقيق هذا الانتصار، حيث إن الدعم العسكري الكبير الذي قدمته مصر والخليج لحفتر، فضلا عن وجود قوات فرنسية، خاصة في الخطوط الأمامية، لمساعدة قواته، يعد من أسرار ليبيا المفضوحة، ويمكنه أن يدعي ولاء العديد من الضباط القدامى في الجيش له، مع أن عددا منهم يرفضون أساليبه".

ويجد الكاتب أن "حفتر قد لا يكون هو القوة التي تحقق الاستقرار كما يدعي، حيث إن معسكره كان حتى فترة قريبة يظهر علامات تصدع سياسي وعسكري، وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن مؤيديه ليسوا بالتماسك الذي قد يظهرون به من النظرة الأولى".

وترى المجلة أنه إذا أرادت حكومة الوحدة الظهور بأنها قادرة على القيام بوظيفتها، فإن عليها البدء بإنشاء جيش موحد بشكل حقيقي، مشيرة إلى أن تعيين الحكومة لمهدي البرغثي، وهو أحد القيادات العسكرية السابقة مع حفتر، ليتسلم وزارة الدفاع، هو مثال جيد على ما هم بحاجة لفعله.

وينوه التقرير إلى أن "العسكريين الذين كانوا في الجيش الليبي، وكان القذافي يشك في ولائهم، فأهملهم، وفضل الجيش الخاص، الذي كان يقوده ابنه، هم الأساس الأفضل لجيش ليبي وطني، وبدلا من محاولة البناء عليهم، قامت حكومة الوحدة بالاعتماد على المليشيات الموجودة، وهو ما اتبعته الحكومة التي سبقتها، ومصير هذه المحاولات هو الفشل، لأسباب فشلها في المرة الأولى ذاتها؛ فإن هذه المليشيات مخلصة لنفسها فقط، ولذلك لا يمكن أن تشكل قوة مقاتلة فاعلة".

ويقول مغريسي إنه "يجب على حكومة الوحدة أن تعمل كل ما في وسعها؛ لطمأنة الشعب بأنها تسلك الطريق الأمثل نحو الاستقرار والازدهار، لكن، وبدلا من فعل ذلك، ولكون المجلس الوطني الليبي فشل في بسط نفوذه أبعد من طرابلس ومصراتة، فإنه يحاول تسويق نفسه في الخارج، حيث قضى رئيس الوزراء فايز السراج معظم وقته في السلطة مسافرا في الخارج، ولم يزر برقة بعد، ويتفاخر المجلس بالعقود التي يوقعها مع الشركات الخارجية، لكن المفارقة هي عدم تحقيق تقدم تجاه إقامة إدارة فاعلة، أو تحقيق أمن حقيقي، وعليه، فإن عدم قدرة المجلس الحالي على تمييز نفسه عن سابقه يجعل الشعب يضع ثقته في الشيطان الذي يعرفه، بدلا من دعم حكومة غير قادرة سوى على الكلام".

وتعتقد المجلة أن "نجاح حفتر يظهر أن التجديد السياسي ممكن في ليبيا اليوم، وعلى حكومة الوحدة زيارة شرق ليبيا، والتفاعل مع السكان هناك، ليقولوا لهم إن الحكومة تهتم بليبيا كلها، ويجب على الحكومة توصيل الميزانية التي وعدت بها الحكومات المحلية في برقة، وعلى المجلس أن يعمل على مد المجتمعات المحلية بالخدمات والإمدادات، بما في ذلك الأدوية وحتى المولدات، (لحل مشكلة انقطاع الكهرباء)؛ لإثبات أنهم قادرون على خدمة الشعب أكثر من حفتر".

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وتختم "فورين بوليسي" تقريرها بالقول إن "شعبية حفتر ناتجة عن الفراغ في القيادة بعد الثورة، ومواجهته شفويا أو عسكريا، مع التهديد بالمقاطعة، ستخدم فقط في تقوية موقفه، بينما لا يبدو المجلس أكثر من كونه مجرد فصيل آخر، فإن ركزت الحكومة على تقديم الأمن والخدمات للمواطن، فإن مشكلة حفتر ستحل ذاتها".

ميدل إيست آي: الشيخ منصور بن زايد يورد اللحوم إلى إسرائيل

لندن - عربي21 - بلال ياسين 8\6\2016

كشف موقع "ميدل إيست آي" عن أن شركة مملوكة جزئيا للشيخ منصور بن زايد آل نهيان، شقيق ولي عهد إمارة أبو ظبي، قامت سرا بتزويد السوق الإسرائيلية بلحوم البقر، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

وكتب محرر شؤون الأخبار في الموقع روري دوناهي تقريرا، قال فيه إن شركة "إمارات المستقبل"(إميريتس فيوتشر) للمواد الغذائية، ومقرها أبو ظبي، أصبحت شريكة مهمة لشركة يملكها نجل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، عبر سلسلة من العقود التجارية المعقدة، حيث يملك الشيخ منصور نسبة 40% من أسهم الشركة.

وينقل التقرير عن متحدث باسم شركة شقيقة لـ"إمارات المستقبل"، وهي شركة "حجازي وغوشة"، قوله إن "الشيخ منصور يملك 40% من أسهم الشركة المعنية".

وفيما يلي النص الكامل لتقرير ميدل إيست آي مترجم خصيصا لـ"عربي21":

الشيخ منصور بن زايد يورد اللحوم إلى إسرائيل

شركة إماراتية يملك الشيخ منصور بن زايد، شقيق ولي عهد أبو ظبي، حصة كبيرة فيها تزود إسرائيل بالأبقار

روري دوناغي

يعتبر أحد كبار المسؤولين في العائلة الحاكمة في الإمارات أحد أهم مالكي شركة يقدر رأسمالها بمليار دولار تقوم سراً بمهمة أضخم مورد للحوم البقرية إلى سوق اللحوم الإسرائيلي، وذلك بالرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل لا يقيمان بينهما علاقات دبلوماسية رسمية.

بإمكان صحيفة ميدل إيست آي أن تكشف عن أن الشيخ منصور بن زايد آل نهيان يمتلك 40 بالمائة من أسهم "إمارات المستقبل" – وهي شركة أغذية تتخذ من الإمارات العربية المتحدة مقراً لها تقوم من خلال سلسلة من التعاملات التجارية المعقدة بدور الشريك التجاري الأهم لشركة إسرائيلية على ارتباط بابن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون.

وفي تصريح لصحيفة ميدل إيست آي قال ناطق باسم شركة حجازي وغوشه، الشركة الشقيقة لإمارات المستقبل، إن الشيخ منصور يملك حوالي 40 بالمائة من إمارات المستقبل.

يبلغ الشيخ منصور من العمر خمسة وأربعين عاماً، وهو ملياردير يحتل منصب نائب رئيس وزراء الإمارات، ويشتهر بملكيته لنادي مانشستر سيتي البريطاني لكرة القدم، وهو شقيق ولي عهد أبو ظبي والحاكم الفعلي للإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

لا يرد اسم الشيخ منصور كمالك لشركة إمارات المستقبل للأغذية في الموقع الخاص بالشركة على الإنترنيت. إلا أن إحدى الشركات الأردنية العاملة في مجال التصنيف، واسمها أوفرهول، صرحت بأنها باعت إمارات المستقبل صندوقاً تذكارياً بمناسبة الاحتفال باقتناء الشيخ منصور لحصته في الشركة.

Center for Studies & Strategies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

يذكر أن موقع شركة أوفرهول على الإنترنيت كان قد أقيم في وقت يتراوح ما بين أكتوبر من العام الماضي وفبراير من هذا العام. إلا أن الشركة لم تجب على سؤال وجه إليها حول متى صنعوا الصندوق للشيخ منصور.

كما لم تتجاوب شركة إمارات المستقبل مع طلب قدم إليها للتعليق. أما الشيخ منصور فلم يعلن على الملأ امتلاكه لأسهم في الشركة.

إلا أن الأمير الإماراتي كان قد ظهر في أكثر من مناسبة علنية لمساعدة شركة إمارات المستقبل في توسيع إطار عملها، بما في ذلك في إبريل من عام 2014 حينما ساعد الشركة على تأمين صفقة بهدف زيادة المبيعات في قطاع الأغذية الحلال.

كما افتتح نشاطاً تجارياً في يناير من هذا العام حيث أشرف بصفته رئيس سلطة الرقابة على الأغذية في أبو ظبي على فعاليات يوم كامل كانت شركة إمارات المستقبل فيه واحدة من مجموعة من الشركات التي أمنت لنفسها صفقات تقدر قيمتها بما يقرب من 3.7 مليار درهم إماراتي (أي ما يعادل 1.3 دولار أمريكي).

ورد ضمن التعريف بالشركة في موقعها على الإنترنيت ما يفيد بأنها تأسست في عام 2012 بهدف إطلاق مشروع تجاري مشترك مع شركة أغذية أردنية كبرى هي مجموعة حجازي وغوشه.

وأما حجازي وغوشه التي تتخذ من عمان مقراً لها فقد تأسست في عام 1985 من قبل رئيس المجموعة عصام حجازي ونائب الرئيس رزاق غوشه. وتعتبر الشركة رائدة في السوق في قطاع تصدير الأغذية والماشية، وقد وصفتها مجلة الأعمال "فينتشر" بأنها "واحدة من أقوى الشركات الأردنية".

وبحسب ما أورده موقع "إمارات المستقبل" على الإنترنيت فقد تأسست الشراكة ما بين شركة إمارات المستقبل ومجموعة حجازي وغوشه بفضل استثمار من قبل "شريك إماراتي استراتيجي"، إلا أن الموقع لم يذكر أسماء الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الصفقة.

قال الناطق باسم مجموعة حجازي وغوشه، والذي لم يكن قد خول بالتحدث مع ميدل إيس آي، بأن مجموعة حجازي وغوشه وشركة إمارات المستقبل هما "شركتان شقيقتان مملوكتان من قبل نفس الشركة الأم".

تذكر سجلات غرفة صناعة عمان أن شركة استثمارات إماراتية غير محددة الهوية هي "الشريك" الذي يضمه مجلس إدارة حجازي وغوشه. وقال المتحدث باسم مجموعة حجازي وغوشه أنه ليس بمقدورهم الكشف عن هوية شركة الاستثمارات الإماراتية.

لا يوجد لدى مجموعة حجازي وغوشه موقع على الإنترنيت على النقيض من "إمارات المستقبل" التي تتمتع بحضور ممتاز على الإنترنيت ويشمل ذاك تفصيلاً للهيكل التنظيمي للشركة تظهر فيه "إمارات المستقبل" على رأس سلسلة هرمية تشتمل على حجازي وغوشه – الأمر الذي يفهم منه أن إمارات المستقبل هي التي تتحكم بالشركة الأردنية.

تقوم مجموعة حجازي وغوشه بتصدير الأغذية والماشية في مختلف أنحاء العالم من خلال شركة تتخذ من أستراليا مقراً لها واسمها خدمات نقل الماشية، كانت قد تأسست في عام 1998 وتوجد مكاتبها الرئيسية في مدينة بيرث. العضو المنتدب لشركة خدمات نقل الماشية هو أحمد غوشه – الذي ينتمي إلى إحدى العائلتين اللتين تتكون منهما مجموعة حجازي وغوشه.

يفيد موقع شركة خدمات نقل الماشية على الإنترنيت أن إسرائيل هي واحدة من الأسواق الكثيرة التي تصدر إليها باستخدام أسطولها الضخم من السفن والتي بإمكانها نقل 20 ألف بقرة في الرحلة الواحدة سواء من أستراليا أو من جنوب أمريكا إلى الشرق الأوسط.

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

تورد شركة خدمات نقل الماشية إلى إسرائيل عبر ميناء مدينة إيلات الواقعة في الجنوب، حيث يتم مباشرة نقل الحيوانات إلى محطة حجر صحي قريبة في كيبوتز إيلوت.

تعود ملكية محطة الحجر الصحي في إيلوت إلى شركة اسمها ريفيت في آرابا. وكان محامي مجموعة حجازي وغوشه موسى نعيم، وهو إسرائيلي، قد أخبر في وقت سابق الموقع المالي المعروف باسم "ذي ماركر" بأن مجموعة حجازي وغوشه لا تملك محطة الحجر الصحي بشكل مباشر، ولكنها تملك شركة ريفيت في آرابا. لم يستجب نعيم لطلبات قدمت له ليعلق على هذه القصة.

لا تعرف قيمة الأبقار التي بيعت لإسرائيل حتى الآن، إلا أن موقع "ذي ماركر" نشر في عام 2014 تقريراً يفيد بأن مجموعة حجازي وغوشه كانت حتى عام 2012 المورد الوحيد للعجول إلى إسرائيل، وهذا يعني أن الصفقات التجارية تقدر على الأقل بعشرات الملايين من الدولارات. ما لبث السوق منذ ذلك الوقت أن انفتح قليلاً، حتى باتت الماشية ترد الآن إلى إسرائيل من دول الاتحاد الأوروبي وكذلك من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبمجرد أن تصدر الموافقة على الإفراج عن الحيوانات المحتجزة في محطة الحجر التابعة لمجموعة حجازي وغوشه في إيلوت فإنها تسلم إلى مؤسسة صالح دباح وأولاده – الزبون الأهم لدى شركة إمارات المستقبل، وهي مؤسسة تجارية عائلية يملكها أحمد دباح، وهو سياسي إسرائيلي فلسطيني على ارتباط وثيق بعائلة رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أرييل شارون.

وكان دباح عضواً في حزب الليكود حتى عام 2005 وهو نفس العام الذي غادر فيه شارون الحزب ليشكل حزب كاديما. وفي أغسطس من عام 2012 وقع الاختيار على دباح ليشارك في البرلمان الإسرائيلي، وقد خدم هناك لستة شهوراً كأول إسرائيلي فلسطيني يمثل حزب كاديما.

تملك شركة دباح مسالخ ضخمة في مختلف أرجاء إسرائيل حيث يتم ذبح الحيوانات وفقاً للمتطلبات الكوشير الإسرائيلية. ثم يباع لحم هذه الحيوانات ويوزع على أسواق السوبرماركت ويصبح متاحاً أمام جمهور الزبائن.

في عام 2014 انتخب أومري شارون، نجل آرييل شارون، ليترأس جمعية مزارعي الأبقار في إسرائيل، وقيل حينها إنه ما اختير رئيساً جديداً لهذا القطاع إلا لمعرفته بكيفية "ممارسة اللعب القذر".

أجبر شارون على الاستقالة من عضوية البرلمان وقضى عقوبة بالسجن مدتها خمسة شهور في عام 2008 بعد أن أدين بالتورط في فساد سياسي بما في ذلك ما نسب إليه من تبييض مزعوم للمال أثناء الحملة الانتخابية لوالده في عام 1999. وقعت فصول هذه الفضيحة في نفس الوقت الذي كان فيه دباح يعمل ضمن فريق حملة شارون الانتخابية.

لا يمكن الجزم تحديداً بطبيعة العلاقة القائمة بين دباح وأومري شارون، إلا أن كون الثاني يترأس المنظمة التي تشرف على قطاع مزارع الأبقار في إسرائيل يبعث على الاستنتاج بوجود بعض التعامل، ولو في الحد الأدنى، على المستوى التجاري بين الرجلين نظراً للمكانة المهمة التي تحتلها مؤسسة دباح في بيع اللحوم محلياً.

العلاقات المتنامية

بينما تتمكن الشركات الأردنية والإسرائيلية من التعامل التجاري فيما بينها بشكل علني إلا أن العلاقات التجارية ما بين الإمارات وإسرائيل تبقى طي الكتمان نظراً لأن البلدين لا يرتبطان بعلاقات دبلوماسية رسمية.

ومع ذلك، فقد توطدت العلاقات مؤخراً فيما وراء الكواليس بين الزعماء الإسرائيليين والإماراتيين، وقد اشتمل ذلك على إقامة علاقة أمنية سرية تمكنت بموجبها شركة مملوكة إسرائيلياً من تركيب نظام رقابة مدني هائل في أبو ظبي. وفي

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

نوفمبر من العام الماضي أعلنت إسرائيل بأنها سترسل أول مبعوث دبلوماسي لها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ليكون ممثلاً لها في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تتخذ من أبو ظبي مقراً لها.

كان لابد من الإبقاء على سرية هذه العلاقة المتنامية بين إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لأن هذه المسألة، على الأقل من وجهة نظر الإماراتيين، بالغة الحساسية محلياً نظراً لأن معظم الناس في الإمارات يدعمون بقوة قضية فلسطين وطموح الفلسطينيين لإقامة دولتهم.

وكان البرفسور إسحق غال، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة تل أبيب، قد صرح من قبل لصحيفة ميدل إيست آي بأن أي تجارة تقوم بين شركات إسرائيلية وأخرى إماراتية لابد أن تحظى بمباركة المسؤولين الذين يديرون دفة الأمور في البلدين.

قال ناطق اسم وزارة الزراعية الإسرائيلية بأنهم لا يمكنهم التعليق على هذه القصة.

ولعل الحاجة إلى الحفاظ على السرية هي التي تفسر ولو جزئياً لماذا لا يرد ذكر إسرائيل في أي مكان من موقع شركة إمارات المستقبل على الإنترنيت، وذلك بالرغم من أن السوق الإسرائيلية توفر للشركة دخلاً سنوياً كبيراً.

لا يوجد طريقة لمعرفة حجم هذا الدخل وذلك لأنه لا إمارات المستقبل ولا حجازي وغوشه أو حتى شركة خدمات نقل الماشية تنشر بيانات حول الأموال التي يكسبونها من بيع اللحوم في إسرائيل.

وبينما لا يعلن شريكهم الإسرائيلي "دباح" عن حجم ريعه من العجول التي تبيعها لهم شركة خدمات نقل الماشية، تم في الماضي وصف تلك الشركة بأنها تحتكر سوق لحم الأبقار في إسرائيل الأمر الذي يبقي الأسعار مرتفعة فوق مستوياتها الطبيعية.

وبالعودة إلى تقرير "ذي ماركر" الصادر في عام 2014، فقد ورد في التقرير أن شركة عائلة دباح تتحكم بما لا يقل عن 60 بالمائة من سوق لحوم البقر في إسرائيل، وأنه بالرغم من أن الأسعار المحلية لإنتاج الأبقار في تراجع إلا أن أسعار اللحم البقري ظلت مرتفعة لأنه "لا يوجد سوق حقيقي" في إسرائيل بسبب احتكار دباح للقطاع، وهي تهم طالما نفتها الشركة الإسرائيلية في الماضي.

تم بحمد الله

****

******

***

*

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies